وهـذا التفسير يعني أن السعـودية لم تتشـدد في التمسك بمبادرتها بحذافيرها، وأن المسؤولية تقـع على عاتق منتقدي المبادرة إذ لـم يقدموا تعديلاتهم التي كان من شأن السعودية أن تقبلها.

والوقـائع تـدحض هذا التفسير، وقد أشار إلى هذا رئيس دائرة الأعلام والثقافة في منظمة التحرير ياسر عبدربه، الذي كان في عداد الوفد الفلسطيني لمؤتمري الخارجية والقمة، حين أكد أن السعودية أصرت على انتزاع موافقة قمة فاس على مشروعها بحذافيره وقد «رفض سعود الفيصل ادخال أيـة تعديلات على بنود المشروع بما يؤذي وظيفته ويحد من التنـازلات التي يتضمنها» (**الحـريـة**، العـدد ١٠٤٢، ١٩٨١/١٢/٧).

وقد عدد عبد ربه البنود التي طرحها الجـانب الفلسطيني وسواه، والتي رفض الوفـد السعودي اضافتها إلى المشروع أو تعديله في ضوئها، وهي بنود خاصة بتأكيد دور منظمة التحرير الفلسطينية وتأكيد حق العودة صراحة بين الحقـوق الوطنية الفلسطينية الثابتة، وكذلك دور الاتحاد السوفياتي في التسوية (**المصدر نفسه**).

واذاً، فحـين يعاود النـاطق الرسمي السعودي التأكيد على أن السعودية لم تكن متمسكة بمبادرتها بالذات، وحين يستدل على ذلك بأنها عرضت سحب المشروع، ثم حين يضيف أنها لم تسحبه لأنه تبين لها «وجود رفض لفكرة سحب المشروع واصرار من القادة العرب على بقائه في جدول الأعمال كما هو، وكـذلك مـن دون اعـتـراض أحـد» (**النـهـار**، ١٩٨١/١١/٢٧) فإنه يستند لمعلومات لا يؤكدها إلا الجانب السعودي وحده.

أما عن فض المؤتمر، فإن الناطق السعودي، وفي معرض التهوين من خطورة الفشل، يرى أنه قرار اتخذه المؤتمر «بارجاء جلساته وتشكيل لجنة من وزراء الخارجية تواصل دراسـة جدول الأعمـال، وتقوم بالاتصالات والمشاورات اللازمة للوصول إلى اتفاق يحظى بـاجـماع عربي». والناطق السعـودي يجزم بـان «كل ما تردد عن أن المشروع السعودي كان السبب في تأجيل الاجتماع هو مجرد استنتاج لا يمت للواقع بصلة» (**المصدر نفسه**). في حين يؤكد الواقع حقيقة أن وزراء الخارجية اتفقوا حول كافة المواضيع عدا المشروع السعودي، وأن الأمير فهد رفض صـراحة مـطالبة يـاسر عرفـات باستمـرار اجتماعات القمة، لأنه أدرك أن مشروعه لن يمر كما هو.

وفي سيـاق التهوين، يـؤكد النـاطق السعودي، أيضاً، أنه «لا صحة لما يتردد عن أن السعوديـة حاولت اقناع مؤتمر القمة بوجهة نظرها... ذلك أن المملكة لم تتبـن في الماضي ولا تتبنى في الحاضر أية وجهـة نظر بشـأن القضية تختلف عن الاجمـاع العربي والارادة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**). ولكي لا تغلق السعودية أبـواب محاولة أخـرى لانجاح سياستها يقول ناطقها الرسمي: «إن إرجاء المؤتمر جاء تأكيداً على أن مؤتمر القمة يتعامل مع واجباته بجدية ومسؤولية، ويفضل أن تشبع الاستراتيجية العربية بحثاً ونقاشاً حتى يتم الوصول إلى موقف موحد ومجمع عليه». ويصر الناطق على هذا، وذلك «بـدلاً من اتخاذ قـرارات تستدعي المجـاملة، أو الاصرار على صدور قرار بأغلبية تعارضها بعض الدول العربية، مهما كانت هذه الأغلبية واضحـة وكبيرة» (**المصدر نفسه**).

فهل كانت في القمة حقاً أغلبية تؤيد المشروع السعودي؟ توضح محاضر الجلسـات، أن أعضاء جبهة الصمود والتصدي الخمسة، ومعهم العراق، لم يكونوا وحدهم المعترضـين على المشـروع، وإن كـانوا الوحيـدين الذين عارضـوه بشكل سـافـر لا يحتمل الالتباس. وإلى جـانب الأعضاء الستـة هؤلاء، «عارضت بعض دول الخليج المشروع ضمناً، ورفضت أن تعلن تأييدها الصريح له. بل أكدت أن شرط الاجماع العـربي ــ بما يتضمنـه من قبول اعتراضات دول الصمود على المشروع ــ هو أساس موقفها».

وعلى هذا فإن «الكويت ودولة الامارات واليمن الشمالي وموريتانيا وقطر لم تعط تأييدهـا لمشروع فهد». أما الدول التي أعطت «تأييدها فهي عمـان والصومال، اضافة إلى تـونس والمغرب وجيبـوتي». (الحرية، **مصدر سبق ذكره**).

نخلص من هـذا كله إلى استنتاج مفـاده أن السعودية بذلت كل ما في وسعها لتوفير اجماع عربي حول مبادرتها، ليتضح أنها لم تفشل في تـوفير هذا الاجماع فحسب، بل، أيضاً، في توفير أغلبية ملائمة